

الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي حزيران 2019

تباينت نتائج مؤشرات القطاع الحقيقي في النصف الأول من العام 2019 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018، ففيما تراجع عدد منها كحركة الشيكات المتقاصة والقطاع العقاري، شهد البعض الآخر تحسناً كحركة المسافرين وتجارة السلع. وفي ما يتعلق بالنشاط المصرفي المعبر عنه بإجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية، فقد تباطأت وتيرة نموه إلى 2,6% في النصف الأول من العام 2019 مقابل ارتفاعه بنسبة 6,7% في النصف الأول من العام 2018، في حين تراجعت الودائع الإجمالية بنسبة 0,9% مقابل ارتفاعها بنسبة 2,5%. وكذلك تراجعت التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة 5,7% مقابل انخفاضها بنسبة 0,2% في الفترتين المذكورتين على التوالي. كما سجّل ميزان المدفوعات عجزاً تراكمياً كبيراً لغاية حزيران 2019 وصلت قيمته إلى 5,4 مليارات دولار مقابل عجز أدنى قيمته 208 ملايين دولار في الفترة ذاتها من العام 2018. وفي النصف الأول من العام 2019، سجّلت معدّلات الفائدة في المصارف ارتفاعاً بوجه عام، فيما بقيت الموجودات الخارجية (من دون الذهب) لمصرف لبنان على مستوى عالٍ بلغ 36,4 مليار دولار في نهاية حزيران 2019، ولم يرتفع الدين العام إلا بنسبة 0,7% في النصف الأول من العام 2019 مقابل نموه بنسبة 4,3% في الفترة ذاتها من العام 2018.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصة

في حزيران 2019، تراجعت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصة إلى ما يعادل 4083 مليون دولار مقابل 4154 مليون دولار في الشهر الذي سبق و5151 مليون دولار في حزيران 2018. وانخفضت قيمة الشيكات المتقاصة بنسبة 16,3% في النصف الأول من العام 2019 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018. من جهة أخرى، تراجع معدّل دورة قيمة الشيكات المتقاصة إلى 62,5% في فترة كانون الثاني-حزيران 2019 مقابل 67,6% في الفترة ذاتها من العام 2018، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصّة في النصف الأول من السنوات 2016-2019

نسبة التغير، % 2018/2019	2019	2018	2017	2016	
					الشيكات بالليرة
2,0-	2232	2277	2224	2104	- العدد (آلاف)
3,0-	15547	16026	15804	14653	- القيمة (مليار ليرة)
1,0-	6966	7038	7106	6964	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					الشيكات بالعملة الأجنبية
21,3-	2831	3598	3825	4062	- العدد (آلاف)
22,6-	17184	22213	23197	24089	- القيمة (مليون دولار)
1,7-	6070	6174	6065	5930	- متوسط قيمة الشيك (دولار)
16,3-	41452	49512	50773	50967	مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
2,9-	8187	8428	8394	8266	متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					دولة الشيكات، %
	55,9	61,2	63,2	65,9	- العدد
	62,5	67,6	68,9	71,3	- القيمة

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في حزيران 2019، تراجمت قيمة الواردات السلعية إلى 1377 مليون دولار مقابل 2456 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1616 مليون دولار في حزيران 2018. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد ارتفعت بنسبة 5,8% في النصف الأول من العام 2019 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018، وازدادت الكميات المستوردة بنسبة 38,0%. وتوزعت الواردات السلعية في النصف الأول من العام 2019 بحسب نوعها كالاتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول وشكلت حصتها 33,2% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (2,10%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (9,0%)، ثم معدّات النقل (6,5%) فمنتجات صناعة الأغذية (6,3%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في النصف الأول من العام 2019، حلت الولايات المتحدة الأميركية في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها 9,1% من مجموع الواردات، لتأتي بعده الصين (8,6%)، ثم الإتحاد الروسي (6,9%)، فاليونان (6,6%)، فايطاليا (6,2%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في النصف الأول من السنوات 2016-2019

نسبة التغير، % 2018/2019	2019	2018	2017	2016	
5,8+	10138	9580	9740	9529	الواردات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في حزيران 2019، بلغت قيمة الصادرات السلعية 285 مليون دولار، مقابل 319 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و215 مليون دولار في حزيران 2018. وازدادت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 12,1% في النصف الأول من العام 2019 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018.

وتوزعت الصادرات السلعية في فترة كانون الثاني- حزيران 2019 بحسب نوعها كالاتي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصتها 33,0% من مجموع الصادرات، تلتها منتجات صناعة الأغذية (11,6%)، ثم الآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (10,8%)، فمنتجات الصناعة الكيميائية (10,4%)، فالمعادن العادية ومصنوعاتها (9,6%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في النصف الأول من العام 2019، نذكر: سويسرا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها 19,1% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (12,9%)، ثم كل من المملكة العربية السعودية وسورية (6,7%)، قطر (4,1%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في النصف الأول من السنوات 2016-2019

نسبة التغير، % 2018/2019	2019	2018	2017	2016	
12,1+	1725	1539	1435	1387	الصادرات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في حزيران 2019، تراجع عجز الميزان التجاري إلى 1092 مليون دولار مقابل عجز قدره 2137 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 1401 مليون دولار في حزيران 2018، في حين ازداد عجز الميزان التجاري إلى 8413 مليون دولار في النصف الأول من العام 2019 مقابل عجز بقيمة 8041 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

- في حزيران 2019، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بقيمة 204 ملايين دولار، مقابل تراجعها بقيمة 1882 مليون دولار في الشهر الذي سبق وبقيمة 639 مليون دولار في حزيران 2018. وتراجعت هذه الموجودات بقيمة 5391 مليون دولار في النصف الأول من العام 2019، مقابل تراجعها بقيمة 208 ملايين دولار في الفترة ذاتها من العام 2018.

قطاع البناء

- في حزيران 2019، تراجعت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال إلى 417 ألف متر مربع (2م) مقابل 653 ألف م² في الشهر الذي سبق و614 ألف م² في حزيران 2018. وبذلك، تكون تراخيص مساحات البناء قد انخفضت بنسبة 30,8% في النصف الأول من العام 2019 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخّص بها في النصف الأول من السنوات 2016-2019

نسبة التغيّر، %	2019	2018	2017	2016	
2018/2019					
30,8-	3478	5024	6108	6421	مساحات البناء الإجمالية (ألف م ²)

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في حزيران 2019، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجلّ العقاري 30,5 مليار ليرة مقابل 42,7 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و57,1 ملياراً في حزيران 2018. وانخفضت هذه الرسوم بنسبة 26,8% في النصف الأول من العام 2019 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت 315 ألف طن في أيار 2019 (آخر المعطيات المتوافرة) مقابل 287 ألف طن في الشهر الذي سبقه و410 آلاف طن في أيار 2018. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد تراجعت بنسبة 33,4% في الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018.

قطاع النقل الجوي

في حزيران 2019، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 6729 رحلة، وعدد الركاب القادمين 462465 شخصاً والمغادرين 373122 شخصاً والعابرين 2911 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 3583 طناً مقابل 3334 طناً للبضائع المشحونة.

وفي النصف الأول من العام 2019، وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018، ارتفع كلّ من عدد الرحلات بنسبة 0,7% وحركة المغادرين بنسبة 4,7% وحركة القادمين بنسبة 2,3%، في حين تراجعت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 8,6%.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميديل ايست منها في النصف الأول من العامين 2018 و2019

التغيّر، %	2019	2018	
0,7+	33546	33315	حركة الطائرات (عدد)
	38,4	35,6	منها: حصّة الميديل ايست، %
2,3+	2011858	1965969	حركة القادمين (عدد)
	39,2	36,6	منها: حصّة الميديل ايست، %
4,7+	1939437	1852144	حركة المغادرين (عدد)
	39,4	37,0	منها: حصّة الميديل ايست، %
-	25675	2085	حركة العابرين (عدد)
8,6-	44421	48606	حركة شحن البضائع (طن)
	27,2	27,6	منها: حصّة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في حزيران 2019، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 146 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 566311 طنناً والمشحونة 64371 طنناً، وعدد المستوعبات المفرغة 21479 مستوعباً. وفي النصف الأول من العام 2019 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018، تراجع كلٌّ من عدد البواخر بنسبة 6,4%، وحجم البضائع المفرغة بنسبة 9,9%، وحجم البضائع المشحونة بنسبة 13,5%، وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 12,2%.

بورصة بيروت

في حزيران 2019، كانت حركة بورصة بيروت ضعيفة بحيث بلغ عدد الأسهم المتداولة 1693147 سهماً بقيمة 7,8 ملايين دولار مقابل حركة تمثّلت بتداول 2118259 سهماً قيمتها 11,6 مليون دولار في الشهر الذي سبق (5778738 سهماً بقيمة 39,1 مليون دولار في حزيران 2018)، وبقيت قيمة الرسملة السوقية شبه مستقرّة إذ بلغت 8575 مليون دولار مقابل 8514 مليون دولار (10433 مليون دولار) في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي حزيران 2019، استحوذت شركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" بنسبة 67,7% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلاها القطاع المصرفي بنسبة 31,6% والقطاع الصناعي بنسبة 0,7%.

على صعيد آخر، وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في النصف الأول من العامين 2018 و2019 يتبيّن الآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من 58,5 مليون سهم إلى 187,5 مليوناً.

- ارتفاع القيمة المتداولة من 425,7 مليون دولار إلى 801,7 مليوناً.

ثانياً- المالية العامة

في أيار 2019، بلغ العجز العام الإجمالي 1517 مليار ليرة مقابل عجز أدنى قدره 620 مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 1519 مليار ليرة في أيار 2018). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الأشهر الخمسة الأولى من العامين 2018 و2019 المعطيات التالية:

- انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من 7229 مليار ليرة إلى 6730 ملياراً، أي بمقدار 499 مليار ليرة وبنسبة 6,9%. فقد انخفضت كلٌّ من الإيرادات غير الضريبية بقيمة 108 مليارات ليرة (منها انخفاض إيرادات الاتصالات بقيمة 41 مليار ليرة) ومقبوضات الخزينة بقيمة 421 مليار ليرة، فيما ارتفعت الإيرادات الضريبية بقيمة 30 مليار ليرة (علماً أن إيرادات الضريبة على القيمة المضافة انخفضت بقيمة 141 مليار ليرة).

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة من 11633 مليار ليرة إلى 10327 ملياراً، أي بقيمة 1306 مليارات ليرة وبنسبة 11,2%. ونتج ذلك من انخفاض كلٍّ من خدمة الدين العام بقيمة 330 مليار ليرة (من 3870 مليار ليرة إلى 3540 ملياراً) عند مقارنتها في الأشهر الخمسة الأولى من العامين 2018 و2019 والنفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين العام بقيمة 976 مليار ليرة (من 7763 مليار ليرة في فترة كانون الثاني -أيار 2018

إلى 6787 ملياراً في فترة كانون الثاني-أيار 2019)، نتجت بحسب المعطيات المتوافرة من انخفاض كلٍّ من التحويلات إلى البلديات بقيمة 239 مليار ليرة والتحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 34 مليار ليرة. - وبذلك، يكون العجز العام قد انخفض من 4404 مليارات ليرة في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018 إلى 3597 ملياراً في الفترة ذاتها من العام 2019 وانخفضت نسبته من 37,9% من مجموع المدفوعات إلى 34,8% في الفترتين المذكورتين على التوالي.

- وحقق الرصيد الأولي عجزاً بمقدار 57 مليار ليرة في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019 مقابل عجز أكبر قيمته 534 مليار ليرة في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018.

ويتبين من الجدول أدناه أن خدمة الدين ارتفعت قياساً على المدفوعات الإجمالية فيما انخفضت قياساً على المقبوضات الإجمالية عند مقارنتهما في الأشهر الخمسة الأولى من العامين 2018 و2019.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المئوية المتعلقة بخدمة الدين العام

	ك2-أيار 2018	ك2-أيار 2019
خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية	33,3	34,3
خدمة الدين العام /المقبوضات الإجمالية	53,5	52,6

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية حزيران 2019، بلغت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) 79228 مليار ليرة مقابل 78705 مليارات في نهاية الشهر الذي سبق و76575 مليار في نهاية كانون الأول 2018. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 2653 مليار ليرة في النصف الأول من العام 2019. وأصدرت وزارة المالية في الشهر المذكور سندات من فئة 7 سنوات (90 مليار ليرة) ومن فئة 10 سنوات (606 مليارات ليرة) بالإضافة إلى السندات من الفئات الأخرى.

جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

المجموع	180	144	120	96	84	60	36	24	12	6	3	
	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	
ك1 2018	100,00	1,85	4,02	27,60	2,39	14,77	23,22	13,46	9,10	2,87	0,42	0,30
أيار 2019	100,00	1,80	3,91	29,39	2,33	16,56	23,08	12,94	7,86	1,74	0,11	0,29
حزيران 2019	100,00	1,79	3,88	29,96	2,31	16,56	23,23	12,64	7,53	1,93	0,11	0,05

المصدر: بيانات مصرف لبنان

لم يبيّن توزّع فئات سندات الخزينة بالليرة تغييراً يُذكر بين نهاية شهرَي أيار وحزيران 2019. وشكّلت حصة السندات من فئة عشر سنوات حوالي 30% من مجموع المحفظة، تلتها حصة السندات من فئة خمس سنوات (23,2%) ثم حصة السندات من فئة سبع سنوات (16,6%).

وارتفعت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة إلى 80304 مليارات ليرة في نهاية حزيران 2019 مقابل 79935 ملياراً في نهاية الشهر الذي سبق (+369 مليار ليرة). وتوزّعت على المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 6- توزّع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين
(القيمة الفعلية - نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

حزيران 2019	أيار 2019	ك 1 2018	
26294	26483	27126	المصارف
%32,7	%33,1	%35,0	الحصة من المجموع
42984	42222	39006	مصرف لبنان
%53,5	%52,8	%50,3	الحصة من المجموع
477	475	481	المؤسسات المالية
%0,6	%0,6	%0,6	الحصة من المجموع
9576	9776	9956	المؤسسات العامة
%11,9	%12,2	%12,8	الحصة من المجموع
973	979	1007	الجمهور
%1,2	%1,2	%1,3	الحصة من المجموع
80304	79935	77576	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

بين نهاية أيار ونهاية حزيران 2019، ارتفعت حصة مصرف لبنان من 52,8% من مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة إلى 53,5%، فيما تراجعت حصة كلّ من المصارف من 33,1% إلى 32,7% والمؤسسات العامة من 12,2% إلى 11,9% في التاريخين تباعاً واستقرت حصة كلّ من الجمهور والمؤسسات المالية.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية حزيران 2019، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدّرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة حتى تاريخه) ما يوازي 30167 مليون دولار مقابل ما يوازي 30050 مليوناً في نهاية الشهر الذي سبق (31327 مليون دولار في نهاية العام 2018). وفي نهاية حزيران 2019، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندز 15399 مليون دولار (أي ما نسبته 51,0% من مجموع المحفظة) مقابل 15480 مليون دولار (أي ما نسبته 51,5% من مجموع المحفظة) في نهاية الشهر الذي سبق و16039 مليون دولار (أي ما نسبته 51,2% من المجموع) في نهاية كانون الأول 2018.

الدين العام

في نهاية حزيران 2019، بلغ الدين العام الإجمالي 129241 مليار ليرة (أي ما يعادل 85,7 مليار دولار) مقابل 128708 مليارات ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و128347 مليار ليرة في نهاية العام 2018. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي قد ارتفع بقيمة 894 مليار ليرة وبنسبة 0,7% في النصف الأول من العام الحالي مقابل زيادة بقيمة 5162 مليار ليرة وبنسبة 4,3% في النصف ذاته من العام 2018.

ونتيجة ارتفاع الدين العام الإجمالي في فترة كانون الثاني - حزيران 2019 من ارتفاع الدين بالليرة اللبنانية بقيمة 2734 مليار ليرة مقابل تراجع الدين المحرّر بالعملة الأجنبية بما يوازي 1840 مليار ليرة (1221 مليون دولار) نتيجة استحقاق سندات يوروبندز بقيمة في نيسان وأيار 2019 بالإضافة إلى قسائم الفوائد.

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 115288 مليار ليرة في نهاية حزيران 2019، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 1,0% قياساً على نهاية العام 2018.

وفي نهاية حزيران 2019، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 80586 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 62,4% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 48655 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملة الأجنبية، أي ما نسبته 37,6% من الدين العام الإجمالي.

في ما يخص تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، ارتفعت حصة مصرف لبنان إلى 53,3% في نهاية حزيران 2019 مقابل انخفاض حصة كلّ من المصارف إلى 33,0% والقطاع غير المصرفي إلى 13,7% في نهاية الشهر المذكور.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة - بالنسبة المئوية

حزيران 2019	أيار 2019	ك 1 2018	
33,0	33,4	35,2	المصارف في لبنان
53,3	52,6	50,1	مصرف لبنان
13,7	14,0	14,7	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخص تمويل الدين المحرّر بالعملة الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملة الأجنبية
نهاية الفترة - بالنسبة المئوية

حزيران 2019	أيار 2019	ك 1 2018	
2,1	2,1	2,2	الحكومات
4,2	4,2	4,1	المؤسسات المتعددة الأطراف
93,5	93,5	93,5	سندات يوروبندز
0,2	0,2	0,2	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

في نهاية حزيران 2019، بلغت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان ما يعادل 385891 مليار ليرة (ما يوازي 256,0 مليار دولار)، مقابل 382347 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و376097 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (353665 مليار ليرة في نهاية حزيران 2018). وازداد إجمالي ميزانية المصارف التجارية، الذي يشير إلى حجم النشاط المصرفي، بنسبة 2,6% في النصف الأول من العام 2019، مقابل ارتفاعه بنسبة أعلى بلغت 6,7% في الفترة ذاتها من العام 2018.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية حزيران 2019، بلغت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، ما يعادل 266753 مليار ليرة (ما يوازي 177,0 مليار دولار) وشكّلت 69,1% من إجمالي المطلوبات مقابل 264839 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و269173 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (267361 مليار ليرة في نهاية حزيران 2018). وتراجعت الودائع الإجمالية بنسبة 0,9% في النصف الأول من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 2,5% في الفترة ذاتها من العام 2018.

وارتفع معدّل دولة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم إلى 71,49% في نهاية حزيران 2019 مقابل 71,22% في نهاية أيار 2019 و70,62% في نهاية العام 2018 (68,42% في نهاية حزيران 2018).

- في نهاية حزيران 2019، بلغت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية ما يعادل 203827 مليار ليرة وشكّلت 52,8% من إجمالي المطلوبات، مقابل 202813 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و205859 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (205882 مليار ليرة في نهاية حزيران 2018). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 1,0% في النصف الأول من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 2,3% في الفترة ذاتها من العام 2018.

وفي التفصيل، تراجعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 4,1% في النصف الأول من العام 2019، في حين ازدادت ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية بنسبة 0,6%، وارتفع معدّل دولة ودائع القطاع الخاص المقيم إلى 66,72% في نهاية حزيران 2019 مقابل 66,47% في نهاية الشهر الذي سبق و65,66% في نهاية العام 2018 (63,32% في نهاية حزيران 2018).

وفي نهاية حزيران 2019، بلغت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية ما يوازي 36921 مليون دولار مقابل 36319 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و37725 مليون دولار في نهاية العام 2018 (36747 مليون دولار في نهاية حزيران 2018). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 2,1% في النصف الأول من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 4,5% في الفترة ذاتها من العام 2018.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية حزيران 2019، بلغت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان حوالي 9360 مليون دولار مقابل 9513 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و9261 مليون دولار في نهاية العام 2018 (8230 مليون دولار في نهاية حزيران 2018).

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية حزيران 2019، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 31491 مليار ليرة (20,9 مليار دولار) مقابل 31783 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و30383 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (30694 مليار ليرة في نهاية حزيران 2018)، وشكّلت 8,2% من إجمالي الميزانية المجمّعة و37,3% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وارتفعت الأموال الخاصة بنسبة 3,6% في النصف الأول من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 6,5% في الفترة ذاتها من العام 2018.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية حزيران 2019، ارتفعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان إلى ما يوازي 215900 مليار ليرة مقابل 212449 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و196288 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (176526 مليار ليرة في نهاية حزيران 2018). وبذلك، تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة 10,0% في النصف الأول من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 13,2% في الفترة ذاتها من العام 2018.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية حزيران 2019، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 74439 مليار ليرة أو ما يعادل 49379 مليون دولار، مقابل 49686 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و52269 مليون دولار في نهاية العام 2018 (53117 مليون دولار في نهاية حزيران 2018). وبذلك، تكون هذه التسليفات قد تراجعت بنسبة 5,5% في النصف الأول من العام 2019، مقابل تراجعها بنسبة 0,9% في الفترة ذاتها من العام 2018. مع الإشارة إلى أنّ هذه التسليفات لا تتضمن الأوراق المالية التي تملكها المصارف التجارية على القطاع الخاص المقيم.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية حزيران 2019، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل 48890 مليار ليرة، مقابل 49198 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و50651 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (50053 مليار ليرة في نهاية حزيران 2018). وتراجعت هذه التسليفات بنسبة 3,5% في النصف الأول من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 3,9% في الفترة ذاتها من العام 2018.

وفي التفصيل، تراجعت كلّ من التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 797 مليار ليرة في النصف الأول من العام 2019 لتبلغ 25675 مليار ليرة في نهاية حزيران 2019، والتسليفات للقطاع العام بالعملة الأجنبية بقيمة توازي 964 مليار ليرة لتصل إلى ما يعادل 23214 مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية حزيران 2019، بلغت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية 22469 مليون دولار مقابل 21996 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و25202 مليون دولار في نهاية العام 2018 (23321 مليون دولار في نهاية حزيران 2018). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 10,8% في النصف الأول من العام 2019، مقابل تراجعها بنسبة 1,2% في الفترة ذاتها من العام 2018.

رابعاً- الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية حزيران 2019، بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملة الأجنبية، ما يوازي 210938 مليار ليرة، مقابل 210042 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و212993 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (213000 مليار ليرة في نهاية حزيران 2018). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد تراجعت بنسبة 1,0% في النصف الأول من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 1,9% في الفترة ذاتها من العام 2018. من جهة أخرى، ارتفع معدّل دولرة الكتلة النقدية (م3) أي ((م3-2م/3م) إلى 64,90% في نهاية حزيران 2019 مقابل 64,67% في نهاية الشهر الذي سبقه و63,93% في نهاية العام 2018 (61,80% في نهاية حزيران 2018). وتأتّى تراجع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 2055 مليار ليرة في النصف الأول من العام 2019 من:

- تراجع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 6155 مليار ليرة (ما يعادل 4083 مليون دولار). ونتج ذلك عن تراجع الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 8086 مليار ليرة (ما يعادل 5364 مليون دولار)، مقابل ارتفاع الموجودات من الذهب بمقدار 1931 مليار ليرة (1281 مليون دولار) نتيجة ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً.

- ارتفاع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 1942 مليار ليرة.

- ارتفاع فروقات القطع المسجّلة "سلباً" بقيمة 1962 مليار ليرة.

- تراجع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 4401 مليار ليرة، نتيجة تراجع كلّ من التسليفات بالعملة الأجنبية بما يعادل 2155 مليار ليرة (حوالي 1429 مليون دولار)، والتسليفات بالليرة بما مقداره 2246 مليار ليرة.

- ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 8520 مليار ليرة.

وفي النصف الأول من العام 2019، تراجعت كلّ من الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 7,5%، والكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 3,6%.

م1 (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.

م2 (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.

م3 (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملة الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية حزيران 2019، بلغت الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية 6,38% مقابل 6,33% في نهاية الشهر الذي سبق (6,11% في كانون الأول 2018)، وبلغ متوسط عمر المحفظة 1629 يوماً (4,48 سنوات) مقابل 1627 يوماً (4,47 سنوات) و1628 يوماً (4,47 سنوات) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي. على صعيد آخر، استقرت معدلات الفائدة الفعلية على جميع فئات السندات بالليرة في الشهر السادس من العام 2019 على النحو التالي: 5,30% لفئة الثلاثة أشهر، 5,85% لفئة الستة أشهر، 6,50% لفئة السنة، 7,00% لفئة السنتين، 7,50% لفئة الثلاث سنوات، 8,00% لفئة الخمس سنوات، 9,00% لفئة السبع سنوات، و10% لفئة العشر سنوات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية حزيران 2019، استقر معدل الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) على 6,84% شأنه في نهاية الشهر الذي سبق (6,81% في نهاية العام 2018)، فيما انخفض قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 7,62 سنوات من 7,70 سنوات (7,83 سنوات) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي.

الفوائد المصرفية على الليرة

في حزيران 2019، ارتفع متوسط الفائدة المثقلة على الودائع الجديدة أو المجددة بالليرة اللبنانية بواقع 8 نقاط أساس إلى 8,80% مقابل 8,72% في الشهر الذي سبق (6,72% في حزيران 2018)، وارتفع متوسط الفائدة المثقلة على التسليفات الجديدة أو المجددة بالليرة إلى 10,94% مقابل 10,75% (8,82%) في الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي حزيران 2019، انخفض متوسط الفائدة المثقلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) إلى 9,29% مقابل 18,72% في الشهر الذي سبق (5,00% في حزيران 2018). وكان حجم العمليات بين المصارف انخفض بشكل ملحوظ، وراوح معدل الفائدة بين 5% كحدّ أدنى و13% كحدّ أقصى. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

حزيران 2019	أيار 2019	حزيران 2018	
8,80	8,72	6,72	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
10,94	10,75	8,82	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
9,29	18,72	5,00	المتوسط المثقل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في حزيران 2019، ارتفع المتوسط المثقل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان بواقع 5 نقاط أساس إلى 5,84% مقابل 5,79% في الشهر الذي سبق (4,09% في حزيران 2018)، فيما انخفض المتوسط المثقل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار بواقع 5 نقاط أساس إلى 9,49% من 9,54% (7,93%) في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي. وفي حزيران 2019، تابع متوسط معدل الليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر انخفاضه إلى 2,40% مقابل 2,53% في الشهر الذي سبق (2,33% في حزيران 2018). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

حزيران 2019	أيار 2019	حزيران 2018	
5,84	5,79	4,09	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
9,49	9,54	7,93	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
2,40	2,53	2,33	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في حزيران 2019، أقل متوسط سعر الدولار الأميركي على 1507,5 ليرات شأنه منذ سنوات عدّة وبقي هامش تسعيره على حاله، أي 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 17 يوماً في الشهر السادس من العام 2019.

على صعيد آخر، بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية 36400 مليون دولار في نهاية حزيران 2019 مقابل 36603 ملايين دولار في نهاية الشهر الذي سبق (44169 مليون دولار في نهاية حزيران 2018). وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار 3274 مليون دولار في النصف الأول من العام 2019 مقابل ارتفاعها بقيمة 2177 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2018.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في حزيران 2019، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع قليلاً مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 0,4% قياساً على الشهر الذي سبق ليكون بذلك قد ارتفع بنسبة 1,55% قياساً على كانون الأول 2018. أمّا عند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في حزيران 2019 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في حزيران 2018، فيكون قد سجّل ارتفاعاً بنسبة 2,1%.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد انخفض قليلاً بنسبة 0,84% في حزيران 2019 قياساً على الشهر الذي سبق، ليكون قد ارتفع بنسبة 0,9% قياساً على كانون الأول 2018. وتظهر مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في حزيران 2019 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في حزيران 2018، ارتفاعاً بنسبة 4,7%.

